CAIRO INSTITUTE
FOR HUMAN RIGHTS STUDIES
Institut du Caire pour les études des droits de l'homme
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

الزملاء والأصدقاء الأعزاء،

كم يشرفني ويسعدني سماحكم لي بالتحدث إليكم في يوم تكريم عمل وتضحية المدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. إنني أشعر بالفخر والامتنان العميق للتقدير الذي شرُفت به بالترشح لجائزة مارتن إنالز المرموقة، وأتشرف بكل تواضع لوجودي جنبا إلى جنب مدافعين ملهمين مثل السيدة كارلا أفيلار و مجموعة "أفرجوا عن المدافعين الخمس (FreeThe5KH.L)، أنتم وغيركم من الصامدين حول العالم مصدر قوتنا وقدرتنا على الحلم بغد أفضل. فشكرًا لشجاعتكم .

والحقيقة أنني لا أرى في هذا الشرف تقديرًا لعملي فحسب، فهذه الجائزة يستحقها عشرات الآلاف من المواطنين المصريين الذين تعرضوا للتعذيب، أو السجن، أو الاختفاء القسري، أو القتل، ممن وقفوا صامدين في مواجهة الفساد والاستبداد بالوسائل السلمية، على مدى السنوات الست الماضية.

هذه الجائزة أيضا هي تكريم للعديد من المدافعين عن حقوق الإنسان المصريين، الذين يواجهون حاليًا تهديدات غير مسبوقة منذ ظهور حركة حقوق الإنسان في مصر، هؤلاء ما زالوا يواصلون الكفاح من أجل الحرية والكرامة، على الرغم من الهجمات المستمرة ضدهم، بما في ذلك حملات التشهير، وحظر السفر، وتجميد الأصول، والتعذيب، والاختفاء القسري، والتهديد الوشيك بالقتل أو بالسجن مدى الحياة .

هذه الجائزة تستحقها العشرات من منظمات حقوق الإنسان المصرية المستقلة التي جمدت الحكومة المصرية نشاطها مؤخرًا وقوضت كل قدرة لها على العمل بمختلف السبل، ضمن حملة منهجية تهدف للقضاء على واحدة من أكثر مجتمعات حقوق الإنسان ديناميكية في العالم.

يستحق هذه الجائزة أيضا زملائي وأصدقائي في مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، هؤلاء يمنحوني القوة والدعم كل يوم، مثلما يفعل العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء المنطقة العربية.

الحضور الكرام:

يمثل المرشحون في مراسم هذا العام التهديدات المتنوعة التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان وتواجهها المجتمعات المحلية بشكل متزايد في العديد من الأماكن في العالم. حالة مصر ليست سوى مثال واحد. والحركة المصرية لحقوق الإنسان هي جزء من حركة عالمية أوسع لحقوق الإنسان، وللأسف هذه الحركة العالمية مهددة أيضا. لذا يجب أن نبدأ في التلاقي من جميع مناطق العالم، أن نقف جنبا إلى جنب، إذا أردنا أن نعبر أقوياء هذه اللحظة التاريخية الحاسمة والعصيبة.

كلمتي اليوم إلى المواطنين الأوروبيين، إن مصائرنا كمواطنين ترتبط وبعمق. حريتك وحقوقك تعتمد بشكل كبير على الدفاع عن حرية المصريين وحقوقهم. هذه ليست مجرد شعارات، بل واقع يتجلى يوميًا أمام أعيننا، فتحذيرات منظمة العفو الدولية مؤخرا من تهديد "حالة الطوارئ الدائمة" في أوروبا، والصعود المطرد للدعم الشعبي للسياسات التي تحرض عليها الكراهية، ما هي إلا ظلال لما يمكن أن نجنيه معًا.

فهذه الأحداث المؤسفة الأخيرة في أوروبا يدفعها إلى حد كبير متغيرات جذرية بالمنطقة العربية، بداية من انهيار الدول التي تربطها القوة الوحشية بدلًا من الشرعية الديمقراطية، مرورًا بالنزوح الجماعي للاجئين اليائسين، وصولاً إلى العنف المفرط الذي ترعاه الحكومات التي لا تسمح بالمعارضة السلمية فتزرع بيدها بذور منظمات إرهابية واسعة النطاق تمتهن أعمال العنف المروعة عبر الحدود.

ورغم ذلك يستمر صانعو السياسة الأوروبيين في الاكتفاء بتحريك شفاهم عن أهمية الديمقراطية والحقوق في منطقتي - بينما تباع الأسلحة وتُبرم الصفقات المربحة لأغراض ضيقة جدا من المصالح الاستثمارية. هؤلاء القادة الأوروبيين لا يخونون القيم الديمقراطية التي تعهدوا بدعمها فحسب، بل أيضا يمهدون الطريق لفقدان حريتك الخاصة.

وإنني أحثكم جميعا على مطالبة حكوماتكم باتخاذ إجراءات شجاعة لإنهاء هذا النمط ذاتي التدمير قبل فوات الأوان. ليس هذا فقط لأجل الأشخاص الذين قد لا تلتقوا بهم أبدا، ولكن أيضا لأجل أسرتك وأصدقائك .

في مصر، كما هو الحال في العديد من البقاع، يجب علينا أن نكافح، ليس فقط لوقف انتهاكات حقوق الإنسان، ولكن مقاومة اعتياد هذه الانتهاكات وقبولها كجزء روتيني من الحياة اليومية. فأنا أتذكر أول مرة أصدرت محكمة مصرية قرار أولي بإعدام 529 شخص، لم يتوقف هاتفي عن استفسارات الصحفيين وأسئلتهم الاستنكارية، بينما بعد شهر واحد لما صدر قرار أولي بإعدام عدد أكبر، لم أتلق أي اتصال، ولم يستنكر أحد. أدركت وقتها أن المعاناة الإنسانية يمكن أن تصبح مع الوقت أمرًا عاديًا يتأقلم عليه الناس، وتأكدت مخاوفي بعدما توالت الأحكام بالإعدام على 188 شخص و110 شخص، ولم يبالي أحد.

لقد جاء السيسي الرئيس الحالي لمصر عازماً على غلق المجال العام والمجتمع المدني بشكل كامل، قاطعًا الطريق على كل متنفس للتعبير بين معارضيه، أو بين الأصوات المستقلة، أو حتى بين هؤلاء المتحفظين على سياسته بصمت سلبي. إذ أعتبر السيسي أن هذا هو طريقه الأسلم لمنع تكرار ثورة 2011 التي طالبت بالحكم الديمقراطي والكرامة الأساسية، لكنه -ربما- لم يتعلم الدرس الحقيقي من القذافي أو بشار. فلا تزال ليبيا تعاني من العواقب الوخيمة لحكم القذافي؛ بينما يحكم الأسد رماد سوريا المدمرة، التي مات أكثر من مليون شخص من مواطنيها .

تواجه مصر تحديات أمنية لا يمكن إغفالها، فالعمليات الإرهابية لم تعد محصورة في سيناء فقط، بل وصلت للقاهرة والإسكندرية ومحافظات أخرى. إلا أنه فيما يبدوا أن هذا أمر لا يزعج الدولة المصرية، فقط تستخدمه ذريعة لتعديل أو تمرير قوانين قمعية تحت ستار "محاربة الإرهاب" كقانون الجمعيات الأهلية الجديد الذي تم تمريره بعد تفجير كنيسة في طنطا وأخرى في الإسكندرية.

فقد أثبتت الدولة المصرية كفاءة في التحري واستخدام تقنيات التجسس (التي يحصلون عليها من دول ديمقراطية)، ليس للإيقاع بالإرهابيين أو حماية الكمائن الأمنية المكرر استهدفها في سيناء، بل تستخدمها – على سبيل المثال- من أجل القبض على المثليين جنسياً ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية، أو لتسجيل مكالمات هاتفية لمعارضيها وتسربها للإعلام تحت ستار "فضح الخونة"، بينما تعجز عن "فضح" مخططات إرهابية تنال من حياة مواطنيها المسيحيين في كنائسهم.

هذه ليست إلا نماذج قليلة، تسلط الضوء على عينة من التحديات التي يواجهها المكافحون ضد القمع في جميع أنحاء العالم، والتي يجدر بنا أن نواجهها معا كمواطنين في كل بقاع الأرض.

أشكركم مرة أخرى على هذا الشرف، وأتطلع إلى العمل معكم جميعًا من أجل غد أفضل.